الأنباء
الاثنين 12 سبتمبر 2022
مجلس الأمة 2022
للتواصل
22272857 - 22272830
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

أشاد بمضامين الخطاب والتعهد بعدم المساس بالدستور أو تنقيحه أو تعديله والرجوع إلى الإرادة الشعبية

بدر الملا: طلبنا من القيادة السياسية شيئاً فأعطتنا كل شيء.. حل المجلس وتغيير رئيس الوزراء وخطاباً سامياً

أعده للنشر: سلطان العبدان

قال مرشح الدائرة الثانية النائب السابق د.بدر الملا إنه وزملاءه النواب دخلوا الاعتصام من أجل حماية الدستور وحماية المكتسبات الدستورية للشعب الكويتي، مضيفا: «دخلنا الاعتصام وكان لدينا مطلب تطبيق المادة 102 من الدستور إما بحل المجلس أو تغيير رئيس الوزراء». وأضاف الملا في لقاء صحافي أنهم «طالبوا من القيادة السياسية شيئا واحدا والقيادة أعطتنا كل شيء. أعطتنا حل مجلس الأمة وتغيير رئيس الوزراء وخطابا به مضامين بعدم المساس بالدستور وعدم تنقيحه وعدم تعديله وبه قيمة كبيرة جدا للإرادة الشعبية والرجوع إليها باعتبارها الأصل للاحتكام في هذا الأمر وبه تعهدات بعدم التدخل في الانتخابات وعدم التدخل في انتخابات الرئاسة واللجان وبعد ذلك طهروا القيود الانتخابية. والتي أدت إلى أن البعض لا يستطيع ان يخوض الانتخابات اليوم لأنه لم يكن يعبر تعبيرا حقيقيا عن إرادة الناخب وإنما كان تعبيرا مصطنعا عن طريق نقل القيود الانتخابية». وذكر الملا أنه بناء على ذلك فالشعب الكويتي ليس أمام خيار بل أمام اختبار، فهل نستحق هذه المطالب. نحن لدينا القدرة على اختيار من قام بحماية الدستور. مؤكدا أن «مجلسنا لم يعقد جلسات ولم يصدر قوانين بل قام بحماية الدستور، ضحينا ودخلنا في مواجهات من أجل الشعب الكويتي والدستور والبلد. وأعتقد ان هذه المواجهة أنجبت أناسا رآهم الشعب الكويتي والتفوا حولهم». وإلى تفاصيل اللقاء:

د.بدر الملا متحدثا في جلسة سابقة

هناك من يصنف كتلة النواب الخمسة بأنهم حمائم وليسوا صقورا.. ما رأيك في هذا التصنيف؟

● أتشرف أن أكون أحد أعضاء هذه الكتلة فكانت بمنزلة رمانة ميزان داخل مجلس الأمة، وكانت تعطي انطباعا بأن الموضوع ليس فقط معارضة لأجل المعارضة، لكن في المواقف الجادة تجدها في بداية المشهد وتجدها هي من تبادر باتخاذ قرار، وقد مثل الكتلة د.حسن جوهر ومهند الساير في تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ صباح الخالد، وهذا الاستجواب كان سيتبعه استجواب آخر يمثل الكتلة كان سيقدم مني والأخ مبارك الحجرف.

عم يتحدث هذا الاستجواب؟

● كنا نعده أنا والأخ مبارك الحجرف، وكان في نفس الوقت هناك تنسيق بين الأخ مهند الساير وخالد العتيبي، وعندما تم وضع موضوع الاستجواب على الطاولة صار هناك تنسيق بأن يدخل د.حسن جوهر الاستجواب الأول على أساس لو تجاوزه رئيس الوزراء يكون الاستجواب الآخر جاهزا بمواده المختلفة.

معنى ذلك انكم كنتم حازمين أمركم بطرح الثقة من الرئيس؟

● الجلوس مع رئيس الوزراء كان بسبب بيان صدر من مجموعة الـ16 نائبا وكنا طرفا في مجموعة الـ16، وحينها وضعنا شروطا كانت عبارة عن قوانين يتم إقرارها نظير التعاون معه، وأخذنا تعهدات من الوزير حينها مبارك الحريص وتلاها على الشعب الكويتي، ولم تستجب الحكومة لجميع تعهداتها، وبناء على ذلك قاطعنا جلسة القسم وبدأنا بتحرك آخر مع رئيس الوزراء.

هل حاولت الحكومة عزل كتلة النواب الخمسة عن باقي الكتل والمعارضة؟

● هي لم تكن محاولات بقدر ما كانت محاولة للوصول إلى بعض الحلول وكان من ضمنها الحوار الوطني عندما دخل فيه د.حسن جوهر والأخ مهلهل المضف، لمحاولة حل بعض الملفات عن طريق الحوار الوطني، وأيضا كانت هناك وعود داخل الحوار الوطني لم تنفذ، منها برنامج استقامة واستدامة الذي كان من المفترض أن يدرج في برنامج عمل الحكومة وفوجئنا بأن برنامج عمل الحكومة جاء خاليا من أي قانون من القوانين التي طرحناها، على الرغم من أن رئيس الوزراء في خطاب افتتاح دور الانعقاد الثاني أكد أن هناك نوابا قدموا مقترحات وسنضمنها في برنامج عمل الحكومة، إلا أنه لم يف بهذا الأمر أيضا مرة أخرى.

هل الحكومة لم تكن على عداء معكم.. مثال ذلك اللجان وتصويتاتها فلم تكن ضدكم، بل كانت ضد السبعة أو التسعة، ثم أصبحتم بعد ذلك مستهدفين.. حدثنا عن هذا الأمر والتصويت على اللجان؟

● بعد الانتخابات 2020 اجتمعنا في ديوان النائب السابق مرزوق الخليفة، وصار هناك تنسيق واتفاق حول مناصب اللجان، ووقتها كنت منتبها على لجنة الميزانيات ورئاستها، وكان هناك تركيز من الحكومة على مناصب لجنتي المالية والاقتصادية والتشريعية والقانونية لأن رئيسيها يكونان أعضاء في مكتب المجلس، فدائما التنسيق الحكومي ـ النيابي يكون على هاتين اللجنتين لتمثيلها داخل مكتب المجلس، ولم يكن احد منتبها للجنة الميزانيات التي كانت دائما تأتي بالتزكية، وقبل الجلسة بيوم كان هناك تنسيق بيني وبين النائب شعيب المويزري وبعض النواب على رئاسة اللجنة الميزانيات وعندما حدثت التزكية ونلت رئاسة اللجنة.

وبعدها قدم النائب يوسف الفضالة استقالته وصرنا خمسة نواب، وعلى الرغم من النقص العددي، إلا أننا عقدنا 65 اجتماعا بنصاب كامل طيلة فترة دور الانعقاد، ناهيك عن 12 اجتماعا فرعيا و10 اجتماعات مع المكتب الفني، واللجنة عملت واشتغلت إلى أن حدثت مسرحية سحب الميزانيات والتصويت عليها مباشرة داخل القاعة.

وبعد الحوار الوطني جلسنا بأغلبية النواب كاجتماع لتنسيق اللجان، ففوجئنا انه جاءتنا طعنة من الظهر في الجلسة، وهناك ترتيب آخر موجود ترتيب حكومي ـ نيابي لعزل كتلة الخمسة من اللجان، فبدأ الأمر بإسقاط حسن جوهر من جميع اللجان التي ترشح لها وإسقاط لجنة النفط التي نتبناها أنا والأخ عبدالله المضف وتنحية الأخ مهند الساير من منصب مقرر اللجنة التشريعية، وكذلك إبعادي عن رئاسة لجنة الميزانيات، فكان الاستهداف واضحا للكتلة، وهذا ولد ردة فعل بالمواجهة مع الكتلة النيابية والحكومة، فنحن لا نقبل إقصاءنا من اللجان ولا نقبل أن يتم التعامل معنا بهذه الطريقة، وبالرغم من ذلك دخلت لجنة الميزانيات ولم أنل منصب الرئيس، لكنني كنت موجودا ومتابعا واستطعنا أن نفرض نفسنا في اللجنة وفتحنا ملفات عديدة تعاملنا معها.

ماذا عن تأخير مكافأة الصفوف الأمامية.. البعض اتهمكم بتأخيرها حملكم المسؤولية.. بماذا ترد؟

● أنا تلمست منذ بداية الأمر أنه يراد بموضوع الصفوف الأمامية أن يكون سياسيا يضرب به موضوع الأغلبية، ويستخدم كسلاح، وكنا في رمضان ووجدنا، تشتغل في الليل، لتعبئة الرأي العام في هذا الشأن، ثم أتانا كتاب من لجنة الأولويات بالاستعجال في إعداد التقرير، وبدأنا نرى أن البعض يصرح كأنه تهيئة للجو لموضوع المكافأة، ووقتها كانت هناك نواقص وكتب للجهات الحكومية، وكانت أول جلسة يجلسون فيها اخواننا النواب على كراسي الوزراء ورفعت الجلسة، فاتضح أنه كانت هناك تهيئة إعلامية لخدمات إخبارية ومغردين بتأليب الشارع على النواب وتصوير كأنهم السبب في تأخير المكافأة، ووقتها صرحت تصريحا قويا جدا، وقلت إن هناك كتبا ترسل للجهات الحكومية عن طريق رئيس المجلس، لطلب استفسارات وقيمة وأعداد، وكانت مسرحية هزلية لتأليب الناس.

ووضعنا ضوابط لصرف مكافأة الصفوف الأمامية وصدر القانون، ووقتها تحدثت وقلت وزير المالية موجود، وقال لا أستطيع مبلغ مكافأة الصفوف الأمامية وهو الـ600 مليون دينار، ووقتها كانت الوعود التي كانوا يريدون استغلال هذه المكافأة كورقة سياسية ويقولون سيتم صرفها قبل العيد وينتظرون تحميل الأغلبية مسؤولية عدم صرف المكافأة، ومع ذلك أعددنا القانون وأقررناه في جلسة خاصة وانظر إلى التأخير في عملية الصرف وصرفت لبعض الجهات والبعض الآخر لم تصرف له إلى الآن، وإن لم يرتفع سعر النفط لم تكن لتصرف لأحد، لأنه فعلا لم تكن هناك سيولة في وقتها، فمن المفترض أن يظل عدم الصرف بعد سنة من إقرار القانون وهذا ما تم، فهناك جهات لم تصرف إلى الآن، ولكن صرفت للغالبية العظمى.

ماذا حدث بعد ذلك في إقرار الميزانيات بشكل عام.. نريد شرحا لذلك؟

● أنا رفعت 10 تقارير للميزانيات وكانت جاهزة للتصويت، وكنا طالبين ردودا من جهات أخرى، والميزانيات موعدها الدستوري في 31 مارس، لكن فعليا في آخر شهر يونيو أو بداية شهر يوليو، وفي كل السنوات حدث ذلك ما عدا عام كورونا صدرت في شهر سبتمبر، وبنفس الطريقة جاءنا كتاب من لجنة الأولويات باستعجال الميزانيات وبدأت تثار المادة 161، فهل طبقت المادة 161 منذ زمن، لم تطبق فإذن كان هناك هاجس أو خوف من ألا أرفع الميزانيات رغم جهوزية اللجنة وأغلب الجهات شبه خالص على الموعد السنوي، وبدأت استخدام التصريحات في نشر المغالطات غير الصحيحة فبدأ البعض يتباكى بأنه لن تكون هناك رواتب ولا بعثات للخارج ولا قروض لبنك الائتمان ولا يوجد توظيف، ورديت وقلت إنه وفق الدستور إذا لم تقر الميزانية يعمل بالميزانية السابقة وطلعت تعميما كان البعض يجهله صادرا من وزارة المالية في كيفية التعامل مع الميزانية في ظل عدم إصدار الميزانية الجديدة، وهذا التعميم ذكر أنه يتم التعامل مع الميزانية الأقل، إلى أن جاءت الحكومة وصوتت عليها عند باب القاعة، وهذه الجلسة كانت في 22 يونيو، وإلى اليوم لم تقر هذه الميزانية، والحكومة قالت لن نقرها إلا بعد الانتخابات، فهل وقفت رواتب أو وقفت تأمينات أو بعثات أو علاج بالخارج، فأين المتباكون في التصريحات على عدم إقرار الميزانية، ولم يقف أي شيء، حتى صارت مصالح الناس سلعة يتاجر فيها داخل المجلس.

ماذا قدمتم في المجلس السابق؟

● هناك اقتراحات قدمناها قبرت في اللجان وهناك اقتراحات تم إعداد تقارير بها ولم تدرج على جدول الأعمال مثل تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، والتصويت على علانية الرئاسة وإلغاء لجنة الأولويات، وأن تكون السلطات للمجلس وليس لرئيس المجلس، هناك أمور كنا نريد أن نظهرها للعلن مثل تعديل النظام الانتخابي وتعارض المصالح لأن ترى النور، ولكنها كانت تؤخر، وكانت هناك أولويات تؤخر.

هل ستقدمون نفس طلبات المجلس السابق إلى المجلس المقبل مثل طلب العزل؟

● من ينحرف عن الطريق أو يعتدي على الدستور، هذا التعديل أولا مسموح تعديلها ولا يوجد ما يمنع تقديم مثل هذا الطلب، ولكن نحتاج إلى تنظيم هذا الطلب، والآن سنأتي أمام رئاسة جديدة ممكن أن تستغل بشكل مختلف، وممكن أن تقدم طلبات عزل يومية، فتحتاج إلى تنظيم لائحي، فهي مباحة ودستورية ولائحيا فهي كاملة الدسم.

نحن أمام أهم انتخابات مرت، هناك منح لبعض الدول في الخارج عربية أو غير عربية، وهناك من يستشعر أن الكويت تحتاج إلى هذه المنح.. فهل هناك سلطة لمجلس الأمة لرفض أو الموافقة على هذه المنح؟

● بخصوص المنح أو المساعدات أو القروض فهناك جهتان لهذا الأمر أولهما الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ونتابع هذه القروض وليس بها تعثر إلا لبعض الدول التي حدثت بها حروب أو مشاكل لكن في الغالب هناك سداد منتظم وهناك فائدة بسيطة يستفيد منها الصندوق، والمنح تأتي بتوجيهات أحيانا من مجلس الوزراء وهذا للأسف لم نطلع عليها في مجلس الأمة، والقانون ليس واضحا في هذا الأمر، ولذلك في جلسة عاصفة للجنة الميزانيات كنت قاسيا جدا على الجهات الحكومية لأننا اكتشفنا أن هناك قروضا مسجلة في الاحتياطي العام سجلت تحت بند مخصصات، وكنت واضحا وقاسيا وكان هذا أحد محاور استجوابي لرئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد لو كنت قدمت له استجوابا أنا والأخ مبارك الحجرف، ولكن على رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح وفريقه إعادة تنظيم وطريقة التعامل مع هذه القروض الدولية التي لم تسدد باستعجال سدادها، لكن إبقاءها تحت بند مخصصات هذا أمر مرفوض.

كيف توجه حديثك للناخبين؟

● رسالتي للشعب الكويتي، نحن دخلنا إلى الاعتصام وصمدنا خلال فترة العام ونصف العام التي سبقت الاعتصام في سبيل حماية الدستور وحماية المكتسبات الدستورية للشعب الكويتي، دخلنا الاعتصام وكان لدينا مطلب تطبيق المادة 102 من الدستور إما بحل المجلس أو تغيير رئيس الوزراء، وطلبنا من القيادة السياسية شيئا والقيادة أعطتنا كل شيء، أعطتنا حل مجلس الأمة وتغيير رئيس الوزراء وخطابا به مضامين بعدم المساس بالدستور وعدم تنقيحه وعدم تعديله وبه قيمة كبيرة جدا للإرادة الشعبية والرجوع إليها باعتبارها الأصل للاحتكام في هذا الأمر وبه تعهدات بعدم التدخل في الانتخابات وعدم التدخل في انتخابات الرئاسة واللجان وبعد ذلك طهروا القيود الانتخابية، والتي أدت إلى أن البعض لا يستطيع أن يخوض الانتخابات اليوم لأنه لم يكن يعبر تعبيرا حقيقيا عن إرادة الناخب، وإنما تعبيرا مصطنعا عن طريق نقل القيود الانتخابية ونقل القيود الانتخابية، لذلك الشعب الكويت ليس أمام اختيار، بل أمام اختبار وهل نستحق هذه المطالب ونحن لدينا القرة على اختيار من قام بحماية الدستور، مجلسنا لم يعقد جلسات ولم يصدر قوانين بل قام بحماية الدستور، ضحينا ودخلنا في مواجهات من أجل الشعب الكويتي والدستور والبلد وأعتقد هذه المواجهة أنجبت أناسا رآهم الشعب الكويتي والتفوا حولهم، والانصهار الذي تم بين مكونات المجتمع وانصهرت كل المكونات ورأينا التجمعات عند أعضاء الكتلة وهذه الانتخابات الدولة بحاجة إلى رجال ونساء دولة لبنائها، والشعب الكويتي اليوم على مستوى الاختبار لاختيار خيرة رجاله وبناته لأننا قادمون على مرحلة تشريع وإعادة بناء الدولة.

كتلة الخمسة كانت رمانة ميزان داخل المجلس وأعطت انطباعاً بأن الموضوع ليس فقط معارضة لأجل المعارضة

الكتلة قدمت برامج وخططاً وحاولت أن تمد اليد لإيجاد نوع من المكاسب السياسية للشعب الكويتي

وضعنا قوانين ليتم إقرارها نظير التعاون مع رئيس الوزراء وأخذنا تعهدات ولم تستجب الحكومة لجميع تعهداتها فقاطعنا جلسة القسم وبدأنا بتحرك آخر مع الرئيس

الحكومة حاولت الوصول إلى حلحلة بعض الملفات من خلال الحوار الوطني

الحكومة وعدت بتضمين برنامج عملها بعض القوانين التي طرحناها في الكتلة إلا أنها لم تفِ بوعودها وبرنامج العمل جاء خالياً من أي قانون من القوانين التي طرحناها

التنسيق الحكومي ـ النيابي يكون على لجنتي المالية والتشريعية لتمثيلهما داخل مكتب المجلس.. بينما ركزت على رئاسة «الميزانيات»

موضوع مكافأة الصفوف الأمامية تلمست أنه كان يراد به أن يكون سياسياً يضرب به الأغلبية ويستخدم كسلاح وتأليب الشارع على النواب

قدمنا اقتراحات بتعديل اللائحة الداخلية بشأن علانية الرئاسة وإلغاء لجنة الأولويات وتعديل النظام الانتخابي وتعارض المصالح ولكنها لم تر النور

منح وقروض صندوق التنمية الكويتي يتم سدادها باستثناء بعض الدول التي بها مشاكل ويستفيد منها الصندوق فائدة بسيطة

على سمو رئيس مجلس الوزراء وفريقه إعادة تنظيم التعامل مع القروض الدولية التي لم تسدد

دخلنا الاعتصام وصمدنا خلال فترة عام ونصف العام التي سبقت الاعتصام في سبيل حماية الدستور وحماية المكتسبات الدستورية للشعب

للتواصل
22272830 - 22272857
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

تعهد خلال كلمة بمناسبة افتتاح مقره النسائي أمس الأول بأن يكون نموذجاً وطنياً حقيقياً قريباً من الجميع

ثامر العنزي: خطاب القيادة السياسية تاريخي جعل الشعب متفائلاً

جانب من حفل افتتاح المقر النسائي للمرشح ثامر العنزي

ثامر العنزي

ثامر العنزي متحدثا للحاضرات

جانب من الحاضرات

قال مرشح الدائرة الثانية ثامر خالد العنزي إن الكويت تمر الآن بمرحلة مصيرية، مضيفا «قدمنا أنفسنا خلال ثلاث سنوات، ونحن جادون في الطرح ومشروع قابل للتنفيذ».

وأكد العنزي، في كلمة خلال افتتاح مقره الانتخابي النسائي، أن العنصر النسائي مهم جدا ومنذ عشرين عاما من العام 2000 إلى العام 2020 هناك 70 ألف خريج، لم يجدوا السوق ولم يجدوا حاضنة لهم.

وتعهد العنزي بأن يكون نموذجا وطنيا حقيقيا قريبا من الجميع، وإن شاء الله المستقبل أفضل.

وبين أن شعار حملته الانتخابية هو «ما بعد الخطاب»، مؤكدا أن الخطاب الأميري لصاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد والذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد خطاب تاريخي نشكر سموهما عليه، وهذا الخطاب جعل الشعب الكويتي متفائلا، موضحا أن الاعتصام عملية سلمية داخل بيت الشعب تعكس حضارة الشعب.

ثامر العنزي متحدثا إلى ناخبات الدائرة الثانية (متين غوزال)

جانب من الحضور

بعض ناخبات الدائرة الثانية في المقر الانتخابي لثامر العنزي

أقام حفل استقبال لأبناء الدائرة الأولى في ديوانه

داود معرفي: وثيقتنا الوحيدة التي سنقسم عليها الدستور

داود معرفي متوسطا يوسف لازم وأحد أبناء الدائرة الثانية

داود معرفي خلال استقباله احد أبناء الدائرة

داود معرفي متوسطا عددا من أهالي الدائرة الأولى (متين غوزال)

اقام مرشح الدائرة الأولى داود معرفي حفل استقبال لأهالي الدائرة في ديوانه في المنصورية.

وتبادل الحضور اطراف الحديث عن مستجدات الساحة السياسية مشيدين بالخطاب الأميري لسمو أمير البلاد والذي ألقاه نيابة عنه سمو ولي العهد.

وخلال الحفل قال معرفي ان وثيقتنا الوحيدة التي سنقسم عليها والمحافظة على موادها من 1962 هي الدستور.

وأضاف ان شيئا غير ذلك هو تكسبات أصغر من وعي المجتمع الكويتي.

وقال معرفي انه سيتبنى تشريعات تنهض بالمنظومة التعليمية والصحية وتقليص فترات انتظار السكن الحكومي.

أعضاء اللجنة الإعلامية للمرشح داود معرفي

داود معرفي مع احد الناخبين

جانب من الحضور

.. ويستقبل الحضور

مرشح الدائرة الأولى مرحبا بأبناء الدائرة

الأنباء
الاثنين 12 سبتمبر 2022
مجلس الأمة 2022
للتواصل
22272857 - 22272830
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

نعيش الآن فراغا تشريعياً وجنائياً يتغلغل منه الفاسدون

أسامة الشاهين: محاربة الفساد تقتضي تشريعات تمنع التجاوزات وتضارب المصالح

- نثمّن تبني المستشار أحمد العجيل مسألة تكويت القضاء، وهو ملف لطالما حملته وعملت عليه تحقيقاً للسيادة المحلية
- تقدمت باقتراح بقانون لعلانية كشوف الذمة المالية ونعتز بأننا أول من قدم أوراق ذمته المالية وللأسف توضع في صناديق مغلقة

أسامة الشاهين

قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق أسامة الشاهين إن مكافحة الفساد تقتضي تشريعات، مشيرا إلى أنه «إلى يومنا هذا لا نملك تشريعات تحارب وتمنع تضارب المصالح، وأكد في الوقت نفسه أنه بمحاربة الفساد نستعيد السيادة».

وأضاف الشاهين أن تضارب المصالح إساءة لاستخدام المنصب والوظيفة العامة في أمور خاصة، مبينا أننا «نعيش الآن فراغا تشريعيا وجنائيا يتغلغل منه الفاسدون والحرامية في السلطات المختلفة في الدولة».

وذكر الشاهين «نقدم سنويا كشفا بذمتنا المالية ونعتز بأننا أول من قدم أوراق ذمته المالية ويوضع في صناديق وأظرف مشمعة وصناديق مغلقة، وبالرغم من أن اسمه كشف الذمة المالية إلا أنه في الحقيقة إخفاء الذمة المالية وتقدمت باقتراح بقانون لعلانية كشوف الذمة المالية».

وثمن الشاهين تبني المستشار أحمد العجيل مسألة تكويت القضاء، وهو ملف لطالما حملته وعملت عليه، تحقيقا للسيادة المحلية على هذا القطاع المهم وكنت واحدا من 15 نائبا حاولوا التصدي لاتفاقية إعارة المستشارين من دولة عربية.

وأضاف الشاهين انه حتى العمل التعاوني طاله الفساد وهذا واقع خاطئ ومضر على القطاع التعاوني، منتقدا التعيينات الباراشوتية التي هي مظهر من مظاهر الفساد ونجحنا مؤخرا في إيقاف 48 قرارا تحوم حولها شبهات تنفيع انتخابية في 16 جمعية تعاونية.

عالية الخالد تستغرب ظهور وثيقة القيم في ظل وجود الدستور

عالية الخالد

استغربت مرشحة الدائرة الثانية عالية الخالد ظهور وثيقة القيم في ظل وجود دستور.

ولفتت الخالد في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن الكويت تملك دستورا من أفضل الدساتير في العالم حيث كفل الحريات وكفل الأخلاق والنشء والأسرة والأمومة وأرسى مبادئ أساسية للحفاظ على المجتمع وكفل الحريات بكل أنواعها.

ورفضت الخالد وثيقة القيم، موضحة أن الوثيقة أتت بمخالفة صريحة لمبدأ الحريات، مؤكدة أن الدستور هو أسمى وثيقة فلماذا الاتجاه نحو وثائق لتكسبات انتخابية.

وبينت أن طرح مثل هذه الوثائق يعيدنا للتفكير بمدى فهمنا للدستور والتزامنا به وتطبيقه، معتبرة أنه متى ما فهمنا الدستور جيدا والتزمنا بتطبيقه لن نجد مثل هذه الوثائق.

خليل الصالح: أتشرف بأني قدمت قانون مكافأة نهاية الخدمة.. فالكويتيون يستحقون الكثير

خليل الصالح

أعرب مرشح الدائرة الثانية، النائب السابق خليل الصالح عن اعتزازه بتقديم قانون مكافأة نهاية الخدمة، مؤكدا أن الكويتيين يستحقون هذه المكافأة وأكثر من ذلك.

وأضاف الصالح في تصريح صحافي أن إقرار قانون التأمين الصحي للمواطنين يعتبر إنجازا شارك في تقديمه وإقراره ولم يأت من فراغ، متطرقا إلى قانون استبدال الإجازات (البدل النقدي للإجازات).

كل شخص موجود في التأمينات الاجتماعية ومازال على قيد الحياة يتم إعطاؤه مكافأة نهاية الخدمة حاله حال المتقاعدين 1 يناير 2015.

طالب بأن تكون للحكومة رؤية واضحة المعالم حتى يكون هناك تقييم للأداء

أسامة الزيد: على الناخبين حسن الاختيار وإيصال من يحقق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية الكويت الحقيقية

- المصروفات الرأسمالية تتجاوز الحد المعقول وهذه مشكلة كبيرة تواجه الاقتصاد الكويتي والمشروعات التي تنشئها الحكومة تكلفتها باهظة
- الفاسدون أصبح لديهم نوع من الذكاء واستحداث أساليب جديدة للفساد.. فلماذا لم تحرك الحكومات ساكناً منذ زمن؟

اسامه الزيد

طالب مرشح الدائرة الأولى أسامة الزيد بأن تكون للحكومة رؤية واضحة المعالم، حتى يكون هناك تقييم للأداء، مبينا أن هناك مشكلة كبيرة وهي أن المصروفات الرأسمالية تتجاوز الحد المعقول.

وأوضح أن المشروعات التي تنشئها الحكومة تساوي ثلاثة أضعاف نظيرتها في الدول الأخرى، مبينا أن هذا هو نتاج عدم وضوح الرؤية: فلا نعرف أين تذهب الكويت؟، هل نحن دولة صناعية أم زراعية أم نكون مركزا ماليا؟

وبين الزيد أن الفاسدين أصبح لديهم نوع من الذكاء واستحداث أساليب جديدة للفساد، متسائلا، لماذا لم تحرك الحكومات ساكنا منذ زمن؟

ووجه الزيد رسالة إلى المجتمع كافة وهي: حسن الاختيار لمن يمثلكم ويحقق نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية الكويت الحقيقية.

وزارة الإعلام تؤكد ضرورة التزام وسائل الإعلام بالأنظمة والقوانين في تغطيتها لانتخابات مجلس الأمة 2022

لافي السبيعي

كونا: أكد الوكيل المساعد للصحافة والنشر والمطبوعات بالتكليف لافي السبيعي ضرورة التزام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية بالأنظمة والقوانين والقرارات المنظمة لشروط التغطية الإعلامية والإعلان والترويج لانتخابات مجلس الأمة 2022 وبالقرار الوزاري رقم 2016/143.

وأضاف السبيعي في بيان صحافي انه لوحظ ان «بعض الوسائل الإعلامية مازالت تعلن عن نتائج استطلاعات وتحليلات تحاول من خلالها توجيه الرأي العام بشأن انتخابات مجلس الأمة».

وأوضح ان ذلك يتم «عبر تقديم برامج واستطلاعات رأي وتحليلات تتجاوز حدود ما تتيحه القوانين والتشريعات على نحو يوحي بالانتصار لطرف معين دون آخر من غير امتلاك قاعدة بيانات ومعلومات من جهة أو مركز متخصص بإجراء مثل تلك الاستطلاعات ما يخالف المادة (6) من القرار الوزاري رقم 2016/143». وشدد على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل الإعلامي في الكويت وما جاء بالقانون رقم 2006/3 (قانون المطبوعات والنشر وتعديلاته) والقانون رقم 2007/61 بشأن الإعلام المرئي والمسموع ولائحته والقانون رقم 2016/8 بشأن تنظيم الإعلام الإلكتروني ولائحته. وبين ان وزارة الإعلام ستتخذ إجراءاتها القانونية اللازمة بحق تلك الوسائل الإعلامية والقنوات والمنصات الإلكترونية المخالفة للنشر والبث دون ترخيص من خلال إحالتها إلى النيابة العامة.

مرشحان يتنازلان عن خوض الانتخابات ليصبح إجمالي المرشحين 374 مرشحاً ومرشحة من بينهم 26 سيدة

مبنى إدارة شؤون الانتخابات

تقدم مرشحان إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية الأحد بطلب التنازل عن خوض انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الـ17 (أمة 2022) المقرر عقدها في الـ29 من سبتمبر الجاري. وتنازل عن خوض الانتخابات في الدائرة الثانية المرشحة أمل حاتم الحربي والمرشح حمد عيدان الرشيد ليكون إجمالي المتنازلين ثمانية مرشحين منذ فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة يوم الاثنين الموافق 29 أغسطس الماضي.

وكان 6 مرشحين قد اعلنوا تنازلهم عن خوض الانتخابات في وقت سابق باجمالي 8 متنازلين. ووفقا لقانون الانتخاب فإن باب التنازل سيبقى مفتوحا أمام المرشحين حتى 22 سبتمبر الجاري (قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل).

الأنباء
الاثنين 12 سبتمبر 2022
للتواصل
22272857 - 22272830
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مجلس الأمة 2022

مرشح الدائرة الخامسة أكد أن الخطاب السامي بث روح الأمل والتفاؤل في كل بيت كويتي

أحمد مطيع: القيادة السياسية أعادت الاستقرار للبلد وأثلجت الصدور وأراحت القلوب ونزعت فتيل الأزمة

أعده للنشر: سلطان العبدان

أكد مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق د.أحمد مطيع العازمي أن الخطاب السامي لسمو أمير البلاد وسمو ولي العهد بث روح الأمل والتفاؤل في كل بيت كويتي، مضيفا أن القيادة السياسية أعادت الاستقرار للبلد وأثلجت الصدور وأراحت القلوب ونزعت فتيل الأزمة. وقال مطيع في لقاء صحافي "حاولنا إنجاز المشاريع والقوانين التي وعدنا بها ناخبينا وتحمل مسؤولية القيام بدورنا الرقابي على أكمل وجه". مضيفا أن تحصين رئيس الوزراء بقرار "المزمع" مخالفة صريحة للدستور واللائحة وأدى إلى تأجيل الجلسات وغياب الإنجاز، فتصاعدت وتيرة عدم التعاون من الحكومة وصولا لاعتصام نواب في بيت الأمة وتدخلت القيادة العليا وصدر مرسوم الحل. وتمنى مطيع من سمو رئيس الوزراء تفقد إدارة العلاج بالخارج وإعادة النظر في عملها ومعالجة مواطن التقصير فيها. لافتا إلى أن الجلوس على مقاعد الوزراء والاعتصام في المجلس كانا وسيلتي احتجاج راقيتين على التعطيل الحكومي المتعمد لجلسات البرلمان، مستدركا بقوله "اعترضنا على تغييب دور البرلمان بسلب أدواته الدستورية في الرقابة والتشريع واحتجاجا على الممارسات السلبية لرئيسي الحكومة والبرلمان آنذاك. وجلوسنا على مقاعد الوزراء كان الهدف منه إجبار الحكومة على سحب قرار تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها لرئيس الوزراء". وذكر مطيع أن قرار (المزمع) سابقة تاريخية لم يعهدها البرلمان ولا توجد نصوص تؤكد أن الكراسي الأمامية للوزراء فقط.. فالحكومة هي التي رفضت حضور الجلسات وحجتها كانت ضعيفة. لذا فإن الاعتصام موقف يسجل للتاريخ باسم الأمة بعدما تعطل العمل البرلماني بسبب عدم تشكيل حكومة جديدة. وإلى التفاصيل:

نريد منك تلخيصا لما شهده مجلس 2020 من أحداث اعتصام مجموعة من النواب وانتهاء بإصدار مرسوم الحل.

● **لقد حاولنا جاهدين كممثلين للشعب أن يكون مجلس 2020 مجلس إنجاز المشاريع والقوانين التي وعدنا بها ناخبينا خلال فترة الترشح وأن نقوم كدلك بتحمل مسؤولية القيام بدورنا الرقابي على أكمل وجه، إلا أننا اصطدمنا بحجر عثرة تمثل في اتفاق رئيس المجلس السابق ورئيس مجلس الوزراء السابق كان هدفه تعطيل صلاحياتنا وسلب أهم أداة رقابية وهي أداة الاستجواب وذلك بعد إقرار تحصين رئيس الوزراء من الاستجوابات المزمع تقديمها إليه لسنتين وهذا فيه مخالفة صريحة للدستور واللائحة، الأمر الذي أدى الى تأجيل جلسات مجلس الأمة وغابت الانجازات، ثم تصاعدت وتيرة عدم التعاون من السلطة التنفيذية وصولا الى اعتصام مجموعة من النواب في بيت الأمة حتى جاء تدخل القيادة العليا وإصدار مرسوم الحل.**

لقد تقدمت باستجواب لوزير الصحة السابق د.باسل الصباح، ماذا كانت دوافعك؟

● **بداية لا توجد بيني وبين الوزير السابق أو أي مسؤول خصومة شخصية إنما برا بقسمي على تأدية واجبي بما هو متاح لي من أدوات من الواجب تفعيلها تجاه التقصير والتجاوز، علما أن الاستجواب كان سيتضمن مجموعة من المحاور مدعمة بأدلة مادية دامغة تدين الوزير خصوصا بعد أن تلمس الجميع الفشل الذريع في قطاعات وزارته في التعامل مع جائحة كورونا، ناهيك عن الفساد المالي والإداري بالوزارة المثبت بتقارير ديوان المحاسبة دون أي رد فعل من الوزير، ايضا جاء طلب التقدم بالاستجواب بعد تجاهل الوزير عشرات الأسئلة بخصوص هذه التجاوزات مثلما كان يتجاهل الرد على جميع الأسئلة البرلمانية التي وجهها له النواب الآخرون وهو ما يعني رفضه التعاون مع السلطة التشريعية، لذلك قدمت استجوابي المكون من ثلاثة محاور، والذي اكد انه كان استجوابا مستحقا أن التقرير التالي لديوان المحاسبة أدان الوزير بكل ما تضمنته محاور استجوابي وزيادة لكن موقف الحكومة لم يمكنني من صعوده المنصة.**

لكن المتابع لمسيرتك البرلمانية يجد أنك ليس أول مرة يكون لك موقف انتقاد حاد من قضايا وزارة الصحة وكأن السيناريو يعيد نفسه مع وزراء الصحة السابقين.

● **قضية الصحة هاجس يؤرق كل إنسان لأنها تتعلق بسلامة وأرواح الناس وهذه مسؤولية عظيمة، تختلف عن أي شيء آخر، وهنا أتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح أن يشمل بتحركاته الميدانية إدارة العلاج بالخارج وأن يعيد النظر في عملها ويعالج مواطن التقصير فيها، ولينظر في ملفات المرضى المعطلة عمدا خصوصا مرضى السرطان التي لا تحتمل حالتهم التأجيل والتأخير.**

هذا يقودنا إلى سؤال مشروع حول قيامك ومجموعة من النواب بالجلوس على مقاعد النواب، هل كانت محاولة لتعطيل الجلسات؟ وماذا عن اعتصامكم بمجلس الأمة؟

● **الإجابة من شقين، الأول فكرة الجلوس على مقاعد الوزراء والاعتصام في المجلس كانتا وسيلتا احتجاج راقية على التعطيل الحكومي المتعمد لجلسات البرلمان وتغييب دوره بسلب أدوات النواب الدستورية بالرقابة والتشريع، واحتجاجا على الممارسات السلبية لرئيسي الحكومة والبرلمان آنذاك، فجلوسنا على مقاعد الوزراء كان الهدف منه اجبار الحكومة على سحب قرار تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها لرئيس مجلس الوزراء لسنتين الأمر المخالف للدستور بصريح العبارة وتعطيل لأهم أداة يملكها نائب مجلس الأمة، وسجل سابقة تاريخية لم يعهدها البرلمان الكويتي ولا توجد باللائحة أو الدستور اي مادة تقول إن الكراسي الأمامية هي للوزراء فقط لذلك الحكومة هي من رفض حضور الجلسات وكانت حجتها ضعيفة، أما الشق الثاني فالاعتصام هو موقف يسجل للتاريخ باسم الأمة وفي بيت الأمة بعدما تعطل العمل البرلماني بسبب عدم تشكيل حكومة جديدة خلال الفترة الدستورية المحددة، هذا الموقف حظي بمساندة الشعب الكويتي وكانت النتيجة انتصار الدستور، بالخطاب السامي والتاريخي لسمو الأمير معلنا حل البرلمان وبث روح الأمل والتفاؤل في كل بيت كويتي.**

كيف تلقيتم خطاب صاحب السمو بحل مجلس الأمة 2020؟

● **جاء الخطاب السامي حتى يعود الاستقرار للبلد ووضع حد لعدم تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية بلغة أثلجت الصدور وأراحت القلوب ونزعت فتيل الأزمة بحكمة وسداد والعودة للشعب لتكون بيده الكلمة الفصل، ولعل أهم ما ورد في خطاب صاحب السمو تأكيده على قرب القيادة العليا للشعب وتثمينها لرغباته وكذلك وإعلان عدم تدخل السلطة التنفيذية في انتخابات الرئاسة وهذه سابقة تاريخية في تاريخ الكويت السياسي وللعلم سبق وأن قدمت مع مجموعة من الزملاء النواب تعديلا بهذا الشأن بحيث يكون التصويت على المناصب داخل البرلمان مقتصرا على الأعضاء المنتخبين من قبل الشعب.**

كنت ضمن الموقعين على طلب طرح الثقة بوزير الدفاع السابق الشيخ حمد جابر العلي؟

● **لأنه أخفق في إدارته لوزارة الدفاع، ولم تكن إجاباته مقنعة عن محاور الاستجواب الخمسة التي طرحها النائب حمدان العازمي والتي أكدت وجود بعض التجاوزات وتجاهله للتقارير الرقابية وعدم تعاونه مع البرلمان، إضافة إلى القرار الذي يمكن وصفه بالقرار الكارثي بتجنيد المرأة وإشراكها في السلك العسكري بما يتنافى مع طبيعة تكوينها والفطرة السوية التي فطر الله الناس عليها وفتاوى العلماء نصت على حرمة ذلك، ونحن لا نقبله ولا نرضى للمرأة الكويتية إلا معالي الأمور والأماكن اللائقة باحترامها ومكانتها التي أكدتها ونصت عليها الشريعة الإسلامية بما يصونها ويحفظها طاهرة نقية نافعة لمجتمعها ومعطاءة لأبنائها وذويها. لماذا وقعت كتاب طرح الثقة بوزير الخارجية السابق الشيخ د.أحمد الناصر؟**

● **لأن الوزارة شهدت فترة تجاوزات كثيرة مالية وإدارية وتجاوزات حدثت في السفارات الخارجية ولم يحاسب الوزير فيها أي أحد لذلك كان استجوابه مستحقا.**

كيف ترى الحوار الوطني وما أعقبه من عودة بعض النواب المهجرين؟

● **قضية العفو كانت بالنسبة لي أولوية وبعد قسمي مباشرة اتجهت للبوديوم وناشدت صاحب السمو الأمير بأن يعفو عن أبنائه المهجرين بسبب قضية دخول المجلس، أما بخصوص الحوار الوطني فأيدناه في البداية كرغبة سامية يأمل من خلالها تقريب وجهات النظر بين السلطتين، ولكن مع الوقت فشلت فكرة الحوار الوطني بخروج النائبين د.حسن جوهر والأخ مهلهل المضف بعدما تبين عدم وجود أي نتيجة إيجابية لهذا الحوار على أرض الواقع ولصالح الشعب، وكانت مبادرة صاحب السمو بقضية العفو أثلجت الصدور ونزعت فتيل الأزمة، أعيد وأكرر فكرة العفو كانت بأمر من صاحب السمو بشهادة المعفو عنهم أنفسهم.**

ما رأيك بمرسوم الضرورة بالتصويت بالبطاقة المدنية وإضافة المناطق للكشوفات الانتخابية؟ ورأيك بالنظام الانتخابي بشكل كامل؟

● **كنت من أوائل المطالبين بضم المناطق الجديدة لوجود أعداد كبيرة من المواطنين لهم الحق باختيار ممثليهم في البرلمان ولم يُمكنوا من ذلك، وقدمت اقتراحا بذلك، أما بخصوص النظام الانتخابي الحالي فهو نظام يفتقد للعدالة الاجتماعية، فمن غير المعقول وجود دائرة فيها ربع مليون ناخب يختارون عشرة أعضاء وفي دائرة أخرى 70 ألف ناخب يمثلهم ذات العدد من الأعضاء، هذا ظلم كبير وأنا من أشد المعارضين للنظام الانتخابي الحالي ومن أشد المؤيدين لتعديله بما يضمن العدالة والمساواة التي نص عليها الدستور.**

ما المنتظر من حكومة سمو الشيخ أحمد النواف؟

● **لابد من الإشادة بالتحركات الميدانية لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف والتي أعطتنا نوعا من التفاؤل والأمل أنه سيكون مختلفا عن سابقيه ولديه نوايا جادة بالإصلاح لذلك أتمنى أن يكلل مسيرته بتقديم برنامج عمل حكومي إصلاحي واضح المعالم ومحدود بفترة زمنية محددة للتنفيذ مع مراقبة آليات التنفيذ ومدته، علما أننا نشد من أزره عند كل نجاح وعمل هادف لمصلحة البلد، وأيضا لا يوجد شخص فوق الحساب والمساءلة طالما ظهر تقصير أو تجاوز، ونسأل الله له ولنا التوفيق والسداد لما فيه صالح البلاد والعباد.**

لماذا وقعت وثيقة القيم؟

● **أشكر القائمين على وثيقة القيم وواضعي بنودها على جهودهم المباركة والحثيثة وحرصهم على قيم وثوابت مجتمعنا المحافظ وعاداته الأصيلة، وتشرفت بالتوقيع على هذه الوثيقة وأؤكد التزامي بما جاء فيها من بنود تحفظ ثوابتنا وقيمنا الدينية وعاداتنا الأصيلة وهو ما التزمت به خلال مسيرتي البرلمانية السابقة، وبرأيي أن هذه الوثيقة لا تتعارض أبدا مع مبدأ الحريات العامة فهي تضبط الحريات بما لا يخالف الشريعة الإسلامية وبما يتناسب مع قيم وثوابت مجتمعنا المحافظ.**

ما سبب القضية الإسكانية؟

● **القضية الإسكانية مفتعلة ومتعمدة، فالأراضي الفضاء متوافرة والميزانية متوافرة ولكن هناك أشخاصا متنفذين يعطلون المشاريع الاسكانية التي تمت الموافقة عليها وذلك لرفع أسعار العقار والتلاعب فيه بما يحقق لهم مكاسب شخصية على حساب المواطنين.**

ما رأيك بجودة التعليم في الكويت؟

● **للأسف متأخرون جدا في مؤشرات جودة التعليم وكذلك جامعة الكويت تراجعت كثيرا بترتيب الجامعات بما لا يليق بهذا الصرح التعليمي الذي كان يشار له بالبنان في الماضي تراجع جودة التعليم له عدة أسباب تتعلق بالنظام التعليمي بشكل عام وبالمناهج التعليمية وكذلك لدينا نقص في الجامعات الحكومية وكذلك هناك قرارات بإلغاء الاعتراف بجامعات عالمية معروفة وكل هذا للدفع بأبنائنا للتسجيل في الجامعات الخاصة بغرض تنفيع أصحابها وملاكها.**

كلمة لأبناء دائرتك وللناخبين بشكل عام؟

● **رسالتي لإخواني الناخبين وأخواتي الناخبات أن يتقوا الله باختياراتهم لممثليهم، وان يختاروا القوي الأمين بعيدا عن أي قبلية أو فئوية أو طائفية وأن تكون مصلحة الكويت هي الأساس والمنطلق، سائلا المولى عز وجل أن يوفقنا جميعا لما فيه صلاح البلاد والعباد.**

د.أحمد مطيع متحدثا في إحدى جلسات المجلس السابق

■ قضية الصحة تشكل هاجساً يؤرق كل إنسان لأنها تتعلق بسلامة وأرواح الناس وهذه مسؤولية عظيمة

■ لا توجد خصومة شخصية بيني وبين أي مسؤول إنما برأً بقسمي استخدمت أدواتي الواجب تفعيلها

حاولنا إنجاز المشاريع والقوانين التي وعدنا بها ناخبينا وتحمل مسؤولية القيام بدورنا الرقابي على أكمل وجه

أتمنى من سمو رئيس الوزراء تفقد إدارة العلاج بالخارج وإعادة النظر في عملها ومعالجة مواطن التقصير فيها

الجلوس على مقاعد الوزراء والاعتصام بالمجلس كانا وسيلتي احتجاج راقيتين على التعطيل الحكومي المتعمد لجلسات البرلمان

الاعتصام موقف يسجل للتاريخ باسم الأمة بعدما تعطل العمل البرلماني بسبب عدم تشكيل حكومة جديدة

نثمن إعلان القيادة عدم تدخل السلطة التنفيذية بانتخابات الرئاسة.. فهي سابقة تاريخية في تاريخ الكويت السياسي

لا نرضى للمرأة إلا معالي الأمور والأماكن اللائقة باحترامها ومكانتها التي أكدتها الشريعة الإسلامية بما يصونها ويحفظها طاهرة نقية

النظام الانتخابي الحالي نظام يفتقد العدالة الاجتماعية ومن المطالبين بتعديله بما يضمن العدالة والمساواة

نشيد بالتحركات الميدانية لسمو رئيس الوزراء والتي أعطتنا نوعاً من التفاؤل والأمل بأنه سيكون مختلفاً عن سابقيه ولديه نوايا جادة بالإصلاح

أتمنى من سمو الرئيس تقديم برنامج عمل حكومي إصلاحي واضح المعالم ومحدود بفترة زمنية محددة للتنفيذ مع مراقبة آليات التنفيذ ومدته

الأنباء
الاثنين 12 سبتمبر 2022
للتواصل
22272857 - 22272830
majlisalomma@alanba.com.kw
alanba.com.kw

مرشح الدائرة الثانية أكد أنه يمثل جميع أطياف الشعب والأحرار والمصلحين ويخوض الانتخابات مستقلاً

عبدالله الأنبعي لـ«الأنباء»: الاعتصام موقف وطني مشرف أتى بثماره والقيادة السياسية استجابت وانتصرت للدستور

حوار: سلطان العبدان

أكد مرشح الدائرة الثانية عبدالله الأنبعي أنه يمثل جميع أطياف الشعب والأحرار والمصلحين وأنه يخوض الانتخابات مستقلا، مضيفا أن الاعتصام موقف وطني مشرف أتى بثماره وكذلك القيادة السياسية استجابت للشعب وانتصرت للدستور. وأضاف الأنبعي في لقاء مع «الأنباء» أن المجلس السابق كان مجلس تسجيل مواقف وتحديد صفوف ومن اختار الشعب سينتصر له وسيرد له التحية، فالذي يختار مصلحته الشخصية ويحاول هدم الكويت من أجل إبقاء ذاته يعزله الشعب.وأكد أن الخطاب الأميري خطاب تاريخي ولو كان هناك لحن لقمنا بصياغته نشيدا وطنيا بسبب كم المكاسب والمعاني الوطنية، مشيدا بمضامينه وما اشتمل عليه من مكتسبات بعدم التدخل في انتخابات الرئاسة واللجان ووضع كامل المسؤولية على الشعب الكويتي. وقال إن هناك ثلاثة شروط أساسية ينبغي أن تكون في المرشح هي نظافة اليد ونظافة العمل من باب الحكمة والقدرة على قلب الهموم إلى حلول، موصيا جميع المرشحين والسياسيين الشرفاء بأن يكون مبدأ التعاون موجودا وكذلك التجرد من تحقيق المكاسب الشخصية، فلا يمكن تحريك عجلة الإنجاز من خلال العمل الفردي حتى ولو كان ذا نفس إصلاحي.. نحتاج أكثر للعمل الجماعي، وإلى تفاصيل الحوار:

عبدالله الانبعي متحدثا للزميل سلطان العبدان (زين علام)

تمثل من في هذه الانتخابات؟

● نحن نمثل جميع أطياف الشعب الكويتي وكل الاحرار وكل من يرغب في عملية الاصلاح ونحن نخوض الانتخابات باستقلالية تامة ولا توجد أي تبعية لتيار وكتلة او حزب ونرجو أن يكون هناك تعاون مع الأشخاص الإصلاحيين لأننا بحاجة إلى عمل جماعي حقيقي تجتمع عليه أطياف الشعب الكويتي، ويعملون على توحيد البناء وبداية مرحلة جديدة نفضل توحيد الصفوف فيها.

هل هناك تنسيق مع الحركة الدستورية الاسلامية؟

● أخوض الانتخابات باستقلالية تامة والحركة الدستورية لها ممثلوها.

ماذا عن القوائم الوطنية؟

● أتشرف بالانضمام إلى أي قائمة وطنية ولكن حاليا لا توجد قوائم.

لو كنت نائبا في المجلس هل كنت تشارك النواب في اعتصامهم في مجلس الأمة؟

● أتشرف أنني أعتصم مع النواب في المجلس في موقف وطني مشرف كهذا، ولكن كان هناك سوء تعامل مع النواب المعتصمين ومضايقات لهم في الغذاء والكهرباء والنواب من حقهم الاعتصام والحمد لله أتت النتائج مثلما كنا نتمنى واستجابت القيادة السياسية وانتصرت للدستور.

كيف ترى المجلس السابق؟

● المجلس السابق كان مجلس تسجيل مواقف وتحديد صفوف ومن اختار الشعب الكويتي سينتصر له الشعب الكويت بإذن الله ومن اختار مصلحته الشخصية ومحاولة هدم الكويت من أجل إبقاء ذاته عزله الشعب الكويتي، وهذه طبيعة كل متمرد على مصالح الشعوب ومصيره الإقصاء والهلاك.

كيف تلقيت النطق السامي؟

● خطاب تاريخي ولو كان في لحن لقمنا بصياغته نشيدا وطنيا بسبب كم المكاسب والمعاني الوطنية التي رسخت في حماية الدستور وصيانته وانه في حرز مكنون وما أعطى من مكتسبات بعدم التدخل بالرئاسة والتصويت على اللجان ووضع كامل المسؤولية وتحميل الشعب الكويتي ومخرجاتهم المسؤولية كاملة وعليهم تحسين المخرجات وإيجاد مخرجات عقلانية نظيفة تستطيع العمل الجماعي لتتحمل كامل المسؤولية في قادم الأيام.

ما رسالتك للشعب الكويتي؟

● رسالتي تكمن في مطالبة الناخبين بحسن الاختيار ويجب تطبيق ثلاثة شروط أساسية وهي: نظافة اليد ونظافة العمل من باب الحكمة والقدرة على قلب الهموم إلى حلول وقدرة الشخص او المرشح على العمل الجماعي وإذا انطبقت ثلاثة شروط في الاختيار يكون الشعب أحسن الاختيار.

وماذا تقول للمرشحين والسياسيين.. هل هناك رسالة لهم؟

● المعركة اليوم هي معركة فساد وإصلاح ونؤكد اليوم أن الجانب الإصلاحي سينتصر في كثير من عناصره وأوصي جميع السياسيين المرشحين الشرفاء ان يكون مبدأ التعاون موجودا وأن يكون التجرد من تحقيق المكاسب الشخصية بعيدا عن المشهد، ولا يمكن أن تتحرك عجلة الانجاز من خلال الفردية الموجودة حتى لدى بعض الأطراف الإصلاحية، لذلك يجب أن نتجرد من الكسب الذاتي أو المصلحي الآني ونحتاج للتوجه للعمل الجماعي.

هل نظام الانتخاب هو السبب في ذلك الخلل؟

● الشخص الوطني يؤمن بأن مصلحة الكويت فوق مصلحته واعتقد أنه حدث من كثير من الأطراف الإصلاحية بعض الأعمال الفردية وأعمال تسجيل بطولات فردية ولكن لم تتحقق النتائج إلا عندما تلاحمت الصفوف تحققت النتائج في الاعتصام وغيره وفي الاستجوابات وإقرار القوانين فكيف نقر قانونا ونحن لا نملك أغلبية الـ 33 نائبا؟ وكيف تطرح الثقة ولم يكن عندي 25؟ وكيف نستعجل القانون ولم يكن لدي 10 نواب؟ هناك حد أدنى للاتفاق بين جميع المرشحين لذلك الشعب الكويتي إن حقق ذلك الأمر بوعيه وأوصل أكبر عدد من الإصلاحيين فيجب ألا يكون هناك انحياز للفردية والبطولات الشخصية، يجب التسامي وتحقيق الإنجازات بالعمل الجماعي يمدح فيه جميع من شارك.

ما رأيك في وثيقة القيم؟

● المسلمون وما جبلنا عليه من عادات أهل الكويت جميعا هذا أمر بديهي ولا يمكن أن نتناقش فيه، وهناك اجتهاد من إخوة نظموا وثيقة القيم يشكرون على هذا الاجتهاد، وأتصور أن أغلب ما ذكر في هذه الوثيقة هو جزء من البديهيات الموجودة، وإذا وصل العدد إلى 50 شخصا، فحق الأقليات أن يخرجوا ممثليهم وحق الأغلبية ان يكون لهم ممثلون وهذه هي الديموقراطية، والأغلبية هي المشرعة.

ما رأيك في حكومة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح؟

● نحن متفائلون بحذر ففي حال استمرار هذا النفس الإصلاحي سيكون يقينا التعاون مع حكومة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح هو سيد المشهد، ونشيد بالقرارات الإصلاحية والخطوات التي قامت بها الحكومة، ونحن نترقب بشغف تشكيل القيادات القادمة لأنه لا يمكن أن نقبل إداريا أو منطقيا أن تدار الكويت لمدة أكثر من سنة ونصف بالإنابة وكثير من الناصب اليوم تدار بالوكالة أو الإنابة، ويجب توزير الوزراء والأكفاء والقادرين على الاستجابة لكل طموحات ومطالب الشعب الكويتي وتحقيقها على أرض الواقع والقادرين على إدارة هذه المسؤولية والقادرين على إقرار مبدأ التعاون السياسي مع مجلس الأمة واحترام إرادة الأمة.

■ المجلس السابق كان مجلس تسجيل مواقف وتحديد صفوف ومن اختار الشعب سينتصر له وسيردّ له التحية

■ نترقب بشغف تشكيل القيادات والمناصب القيادية القادمة لأنه لا يمكن قبول أن تدار الكويت بالإنابة

■ الحكومة الحالية مؤقتة لفترة الحل وما سيتم تقييمه هو الحكومة القادمة

عبدالله الانبعي

كيف ترى مستقبل التعاون بين السلطتين؟

● الكرة في ملعب الحكومة، في حال استمرت بالتجاوب مع اقتراحات المصلحين والكثير من الأفكار الإصلاحية سيكون التعاون سيد المشهد وفي حال أصرت على تطبيق السياسات الفردية يقينا ستكون المواجهة سيدة المشهد.

ما رأيك في مرسوم التصويت بالبطاقة المدنية؟

● مرسوم التصويت بالبطاقة المدنية انتصار للشعب الكويتي وإحقاق للحق وتصفية للكثير من التزوير الذي كان يشوه صورة المجلس لأنه من المفترض أن يطبق منذ الأزل وهذا أعطانا مؤشرا جيدا بعد الخطاب السامي وكذلك محاربة الفرعيات وشراء الأصوات والإنصاف في إدراج المناطق الجديدة، وعانينا في الدائرة الثانية من نقل الأصوات وأتحدث عن نفسي فأنا لم أنقل صوتا واحدا لا في هذه الانتخابات أو الانتخابات السابقة.

ماذا ستقدم في حال وصولك للمجلس؟

● الكثير من الاقتراحات والتشريعات موجودة اليوم وأتمنى لو أن هناك مجموعة وطنية وتسألني ماذا ستقدمون وهذا يفترض أن يكون هو الهدف الأساسي ولا يمكن تحقيق هذه الافكار والرؤى بطريقة فردية ولن أستطيع تحقيق الإنجازات وحيدا بل سنعمل جميعا ونحتاج لتكوين كتلة كبيرة تملك قدرة تشريعية لإقرارها، ولكن هناك بعض الملفات التي أهتم بها لكن لا أستطيع تحقيقها.

ماذا عن النظام الانتخابي الحالي.. هل ستتقدم بتعديله؟

● أنا مؤمن بفكرة وقانون القوائم النسبية وأتصور أنه الأصلح وأنا لا أؤمن باستيراد الافكار من الخارج وأؤمن بالاستفادة من التجارب من الخارج وتركيب النظام الأصلح بما يناسب طبيعة الكويت وأقرب قانون في الكويت هو قانون القوائم النسبية وهو الأصلح للوضع العام في الكويت وأدعم هذا القانون بقوة في المرحلة القادمة.

ماذا عن الفرص التجارية للشباب الكويتي ومستقبلها؟

● الشباب بحاجة إلى التمكين وكل العرقلة في المرحلة السابقة لبعض المشاريع الإصلاحية أو التجارية، والشباب حرم من التمكين والشباب يحتاج أن يمكن وتقديم التسهيلات وعدم الاكتفاء فقط في الدعم المادي والشاب الطموح لا يقتصر عليه الدعم المادي، الشباب يحتاج التمكين من خلال فتح الأسواق والمناقصات ومنح الأراضي والكثير من وسائل التمكين والتطبيق اليوم بعيد كل البعد عن الواقع.

هل هناك كلمة أخيرة ولمن توجهها؟

● نوصي الجميع بحسن الاختيار وتواجد الصفات الثلاث الرئيسية التي أشرت لها سابقا لكيلا يعتقد البعض اننا لا نجيد الا الصراخ وأن نتوجه للعقول التي تترجم هموم المواطنين إلى حلول والقدرات التي لديها العمل الجماعي ليكون الإنجاز هو سيد الموقف ولا يوجد أي تحصين مطلق لأي شخصية كانت.

الخطاب الأميري خطاب تاريخي ولو كان هناك لحن لقمنا بصياغته نشيداً وطنياً بسبب كم المكاسب والمعاني الوطنية

أشيد بمضامين الخطاب من مكتسبات بعدم التدخل في انتخابات الرئاسة واللجان ووضع كامل المسؤولية على الشعب الكويتي

ثلاثة شروط أساسية ينبغي أن تكون في المرشح.. نظافة اليد ونظافة العمل من باب الحكمة والقدرة على قلب الهموم إلى حلول

أوصي جميع المرشحين والشرفاء بأن يكون مبدأ التعاون موجوداً وكذلك التجرد من تحقيق المكاسب الشخصية

لا يمكن تحريك عجلة الإنجاز من خلال العمل الفردي حتى ولو كان ذا نفس إصلاحي.. نحتاج أكثر للعمل الجماعي

نحن متفائلون بحذر.. وفي حال استمرار النفس الإصلاحي سيكون يقيناً التعامل مع حكومة سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح هو سيد المشهد

يجب توزير الوزراء الأكفاء القادرين على الاستجابة لكل طموحات ومطالب الشعب الكويتي وتحقيقها على أرض الواقع

من المفترض في الوزراء أن يكونوا قادرين على إقرار مبدأ التعاون السياسي مع المجلس واحترام إرادة الأمة

التصويت بالبطاقة المدنية مؤشر جيد بعد الخطاب السامي في محاربة الفرعيات وشراء الأصوات والإنصاف في إدراج المناطق الجديدة